

تدريس الوثائق والمخطوطات بالجامعات الليبية : بين الغربة والتلييب (*)

جامعة الزاوية أنموذجاً

د. فاتح رجب قدرة
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الزاوية

I. مدخل:

ينظر للمقرر الدراسي الجامعي على أنه نظام يتفاعل فيه كل من المحاضر والطالب والمواد التعليمية، بحيث تكون لهذا المقرر مجموعة من الأهداف الخاصة والمنبثقة عن الأغراض العامة للبرنامج التعليمي، التي يتم كتابتها بصيغة عامة تركز على المعرفة والمهارات والمواقف الذهنية التي ينشد المقرر تميمتها لدى الطالب المستهدف بهذا المقرر الدراسي⁽¹⁾، في سياق دراسته في أحد البرامج الأكاديمية التي تتشكل من مجموع الأنشطة العلمية النظرية والعملية التي تدرس للحصول على درجة علمية تخصصية⁽²⁾، لذلك فإن ضمان جودة المقرر

الدراسي الجامعي تحتم المراجعة الدورية لمحتوياته لأجل تطويره، بهدف مواكبة التطورات الحديثة والنمو المعرفي المتسارع، وفي تقديرنا أن هذا ينطبق بشكل كبير على مقرر (الوثائق والمخطوطات)، الذي يدرس في عدد من البرامج الأكاديمية بالجامعات الليبية، وفي أكثر من مستوى تعليمي وتحت مسميات وأهداف عدة.

ويكتسي هذا المقرر أهمية كبيرة نظرا لارتباطه بالتراث المادي الوطني والإنساني، التراث الذي يمثل للأجيال المختلفة تواصلا نفسيا، واجتماعيا، وثقافيا، ويرتبط في وجدان الوطن والأمة بقيم روحية وفكرية ووجدانية معينة، الأمر الذي يمنح لمقرر الوثائق والمخطوطات أهمية محورية في البرامج الأكاديمية التي يدرّس فيها، والنتائج المرجوة من تدريسه، وعلى الرغم من محدودية الوعاء الزمني المخصص لتدريس هذا المقرر في المرحلة الجامعية الأولية والعليا، وانعدام الجانب العملي التطبيقي، والإهمال المتزايد الذي يعرفه مقرر الوثائق والمخطوطات بالجامعات الليبية، فإن مقاصد المقرر وأهدافه المستقبلية التكوينية كانت محورا أساسيا لكثير من الرسائل والأطاريح الجامعية⁽³⁾، وهذه المفارقة العلمية من حيث الأهمية والاهتمام بالوثائق والمخطوطات في البرامج الجامعية الأولية والعليا، توضح بجلاء أن هناك خلافاً منهجياً كبيراً في تدريس هذا المقرر بالمقارنة مع الأهداف المستقبلية المبنية على هذا الأساس، لاسيما بعد ما آل إليه المقرر منذ سنة 2007م⁽⁴⁾ من زهد البرامج الجامعية في تدريسه، وحالة من التغريب لمحتوى المقرر في البرامج التي تدرسه، والـ"زهد" الجامعي الواضح في تدريسه، بحيث يلاحظ اختفاء مقرر الوثائق والمخطوطات من أغلب المقررات الجامعية التي كان يدرس بها كمقرر جامعي تخصصي، إلى جانب ذلك إن المتمعن في التوصيف الرسمي لمقرر الوثائق والمخطوطات الصادر عن وزارة التعليم العالي الليبية سنة 2008م، يلاحظ في مفردات المقرر حالة الغربية، بحيث لم تول هذه المفردات للوثائق والمخطوطات الليبية أي أهمية في

المفردات⁽⁵⁾، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تحاول رصد واقع تدريس مقرر الوثائق والمخطوطات بالجامعات الليبية، من خلال اتخاذ جامعة الزاوية أنموذجاً. تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها: " إن تدريس الوثائق والمخطوطات في الجامعات الليبية لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي القائم على تدريس الوثيقة والمخطوط الليبي، وإن أغلب المقررات الدراسية المعنية بهذا الإرث الوطني لم تليق في محتواها العلمي حتى الآن، وإن المقررات المطروحة في عديد البرامج الجامعية والعليا لا يعدو أن يكون حالة من التقديس لمحاولات ومصنفات غير ليبية، ترجع في أغلبها إلى عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وكان من آثار هذه الغربة أن زاد الزهد في الأوساط الأكاديمية في تدريس الوثائق والمخطوطات أساساً، وسيادة تصورات ذهنية لدى بعض الأكاديميين بعدم أهمية هذا المقرر". وهذه الفرضية بدورها تحيل إلى عدد من الإشكاليات حول مكانة الوثائق والمخطوطات الليبية في الدرس الجامعي، وحالة الانفصام بين البرامج الجامعية ودور حفظ الوثائق والمخطوطات الوطنية.

II. مرجعيات الاهتمام الجامعي بالوثائق والمخطوطات :

يستند تدريس الوثائق والمخطوطات بالجامعات الليبية إلى ترسانة من التشريعات الرسمية المؤسسة والمنظمة للتعليم العالي في الجامعات الليبية، التي نصت: على أن من الأهداف الرئيسية للجامعات تحقيق الأهداف الوطنية والقومية للمجتمع، وإنماء الحضارة الإنسانية وتوسيع آفاق المعرفة الإنسانية، والاهتمام باللغة العربية وآدابها، والرقى بالآداب والأخلاق وتطوير العلوم والفنون⁽⁶⁾، وأكدت ذلك لائحة تنظيم التعليم العالي بالجامعات الليبية رقم (501) لسنة (2010م)، التي نصت على أن من أهداف الدراسات العليا بالجامعة العليا تأكيد القيم

الحضارية العربية والإسلامية للمجتمع الليبي⁽⁷⁾، وغيرها من النصوص التشريعية التي تحيل إلى ضرورة الاهتمام بذلك الموروث المادي الذي وصل إلينا في مستواه المادي، متمثلاً في المخطوطات والوثائق والمطبوعات التي تمثل جزءاً أساسياً من التراث الليبي والعربي والإسلامي⁽⁸⁾، ويناط بها دور أساسي في تحقيق أحد أهم غايات التعليم العالي الليبي وهي "تأكيد الهوية الثقافية العربية والإسلامية"⁽⁹⁾ للمجتمع الليبي.

وعلى الرغم من أهمية التشريعات القانونية في الاهتمام بتدريس الوثائق والمخطوطات، فإن ذلك لا يجعلنا نتجاهل الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة بليبيا في القرن العشرين، والمحاولات الإيطالية لطمس الشخصية الليبية في مختلف أبعادها ومرتكزاتها؛ لأجل إذابتها في الشخصية الاستعمارية الإيطالية، لذلك عرفت ليبيا في القرن العشرين حركة وطنية واعية أساسها إحياء التراث الإسلامي والتقاليد والتاريخ الليبي، التي كان مدخلها الأساسي البحث عن الوثائق والمخطوطات الليبية بغية الدفاع عن حقيقة الوجود الليبي، ولذلك بذلت الكثير من الجهود للبحث عن الموروث الثقافي الليبي وتحقيقه ونشره كحالة من حالة المقاومة الوطنية، التي كان من أهمها إقدام الشيخ الطاهر أحمد الزاوي على تحقيق ونشر كتاب ابن غلبون المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، في سنة 1349هـ (1930م)⁽¹⁰⁾، وجاء تحقيقه الرائد للدفاع عن الوطن الليبي المحتل في تلك الآونة، وقدم المحقق لتحقيقه بسرد مطول حول أهمية التاريخ في حياة الأمم والشعوب، ختمه بالقول: "والتاريخ نوع من الدفاع عن الوطن، فكما أن الإنسان يُدافع عن وطنه بسيفه وماله، فكذلك يُدافع عنه بتقديد حوادثه وبيان ما وقع فيه من وقائع تعلي من شأنه وتظهره أمام الناس بمظهر العظمة والكمال"⁽¹¹⁾، المحاولة التي كانت في تقديرنا فاتحة الاهتمام المعاصر بالمخطوط والوثيقة التاريخية، اهتماماً بالتاريخ الليبي وتعبيراً عنه.

وكانت قضية الانتماء الوطني للوطن الليبي من منطلقات العناية بهذا الموروث، انطلق من فلسفة استدعاء الماضي وشواهد الوثائقية والمخطوطة لغرسها في بنية الزمن الليبي الحاضر، بهدف التأسيس لأرضية الوطن التاريخية، أو التأريخ للماضي لتعزيز الحاضر، في سياق محاولة المثقفين الليبيين الأوائل لتحديث الذاكرة الليبية الجمعية، إلى جانب المحاولة لمواجهة تعطش الليبيين في تلك المرحلة التي سبقت الاستقلال وبعده للثقافة وطلب العلم والمعرفة، والإقبال على النشاط الثقافي⁽¹²⁾، حيث كان من السمات البارزة للحراك الثقافي الليبي في تلك المرحلة التأسيسية، البحث عن الوثائق والمخطوطات التاريخية الليبية ودراستها ونشرها⁽¹³⁾، كصورة من صور البحث في التاريخ والموروث الثقافي الليبي، ويرجع خليفة التليسي أسباب هذا الاهتمام إلى " الحاجة الملحة إلى بذل كثير من الجهد لكتابة تاريخنا حتى نعرف حقيقتنا، ونكتشف ذاتنا، ومكاننا عبر العصور"⁽¹⁴⁾، واكتشاف ليبيا في ماضيها وحاضرها، وتقييم تراث الآباء والأجداد وإحياء العناصر الصالحة منه، وتحليل ظروف التجربة الثقافية التي مرت بها ليبيا⁽¹⁵⁾، في سياق البحث عن حقيقة الكيان الليبي الذي تعرض لحالة عدم الاستقرار الحضاري عبر تاريخه، بسبب "إن ليبيا انتابتها كوارث ومحن وحروب طاحنة، ذهبت بالطارف والتالد مما خطه علماؤها من مؤلفات في شتى العلوم... ولكن الحمد لله الذي أزال ذلك الكابوس الاستعماري عن ليبيا، وأصبحت قائمة على قدميها تجاري الأمم الراقية، وتبحث عما تركه أسلافنا من تراث علمي"⁽¹⁶⁾، حيث برزت حركة وطنية واعية لإحياء التراث التاريخي والتقاليد الليبية، لبلورة الشخصية التاريخية للدولة الحديثة⁽¹⁷⁾.

وعلى هذه الخلفية فإن البرامج العلمية للجامعة الليبية في مرحلة التأسيس منذ سنة 1955م، أولت مسألة الوثائق والمخطوطات أهمية متميزة في برامجها التدريسية وفي مباحث أساتذتها الأفاضل، الذين أجروا فيما يشبه (المسح الثقافي) للموروث الثقافي المادي، أي إحصاء

التراث الثقافي الليبي، التي يسميه (عثمان الكعك) بالمسح عن الأصول الثقافية الليبية، التي من أبرزها: "جمع المخطوطات الليبية الموجودة في الداخل والخارج، ونشرها نشرًا علميًا مع التعليقات اللازمة، وجمع ما يوجد في خزائن الدول من وثائق دبلوماسية وتاريخية، وتصويرها ضمها إلى دار المحفوظات الليبية ونشرها في مجامع"⁽¹⁸⁾، بحيث يمكن عدّ العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي عصر مجد الوثيقة والمخطوط الليبي على مختلف الصعد، حفظًا وتحقيقًا ونشرًا، من خلال تضافر جهود المؤسسات الثقافية الرسمية⁽¹⁹⁾، والجامعات، والأفراد في البحث عن المورث الليبي المخطوط والوثائقي، ورعايته بالحفظ والنشر، وحققت العديد من الطفرات الآتية، التي كان من الواضح أنها طفرات واهتمامات مؤقتة، ولم تكن برنامجًا وطنيًا مستمرًا للعناية بهذا الموروث الثقافي.

III. قضية الوثائق والمخطوطات في الجامعات الليبية:

جاء تأسيس الجامعة الليبية بكلية الآداب والتربية ببنغازي سنة 1955م بهدف تلبية احتياجات المجتمع الليبي الملحة في توفير القوى البشرية الوطنية المدربة في مختلف المهن الضرورية التي تتطلبها دولة الاستقلال المحملة بأعباء قرون من التخلف والجمود⁽²⁰⁾، إلى جانب وظيفة (التنشيط الثقافي والفكري العام)، بهدف النهوض بالمجتمع من منطلق أن الجامعة مركز إشعاع ثقافي يتعرف من خلالها على مشكلاته، ومحاولة معالجة أهم قضاياها الاجتماعية⁽²¹⁾ حيث انتهج أساتذة الجامعة الليبية أسلوب المناقشة والنتقيب المجتمعي المنهج، الذي يحتم عليهم: الإعلام والإبلاغ والتواصل مع الآخرين لأجل أهداف وطنية سامية، وغايات نبيلة، وتتعدد الشواهد على ذلك، ومن أبرزها لقاء المحاضرات العامة، والبحث في الموروث الثقافي الوطني للتعريف به وإحيائه، وهي اللحظة التاريخية الليبية المسكونة بهاجس

البحث عن الذات والكيان الوطني الليبي، الهاجس الذي انعكس بالضرورة على الاهتمام الجامعي بالتراث الليبي الوثائقي والمخطوط (22).

فقد رافق مولد الدولة الليبية في منتصف القرن العشرين مخاضاً ثقافياً أشدَّ عسراً، وشعور المتقنين الليبيين بأزمة التاريخ والكيان الليبي، وإن هناك إلحاحاً وحاجة ماسة لتأكيد الشخصية والهوية الوطنية لترسيخ حقيقة الوطن الليبي، لذلك جاء الجزء الأكبر من النتاج الثقافي في تلك المرحلة فيما يشبه حالة التعبئة الثقافية من قبل المتقنين، وحشد طاقاتهم بهدف تأكيد حقيقة الوجود، وتلمس سبل التحديث والعصرنة، في محاولة للخروج من صفة الإلحاق التاريخي، إلى حالة تأكيد الذات الوطنية، والتأسيس لحالة من الوعي الوطني القائم على إدراك ذاته، والبحث عن خصوصيته الوطنية، وإبراز السمات الحضارية والثقافية المشتركة لأبناء الدولة الليبية الوليدة، لذلك كان الاتجاه بين متقني تلك المرحلة وأساتذة الجامعة الوليدة يتجه إلى الموروث الثقافي بهدف التأسيس لحقيقة وأصالة الوطن، وذلك بعد التأريخ للذاكرة المشتركة للمجتمع على مختلف أصوله ومرجعياته الاجتماعية وأنماطه الحياتية.

ومن هنا ولد الاهتمام الجامعي بالوثائق والمخطوطات في كلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية من خلال الأقسام العلمية المؤسسة للكلية، وهي أقسام (اللغة العربية، والتاريخ، والدراسات الفلسفية والاجتماعية)⁽²³⁾، التي كانت معنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالوثائق والمخطوطات، تدريسا وتعريفياً وتوجيهياً، نحو البحث عن هذا الموروث الثقافي ونهضة ليبيا الثقافية⁽²⁴⁾، وعبرت عن نفسها في تلك المساعي التي بذلها أساتذة الجامعة الليبية بحثاً عن الموروث الليبي، التي كان من أبرزها جهود محمد عبد الهادي شعيرة أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب والتربية، الذي أنجز دراسته الموسومة بـ(سيرة السنوسي الكبير: نقد المصادر وضرورة إنشاء مجموعة لحفظ تراث الأستاذ الإمام السنوسي)⁽²⁵⁾، الذي حاول من خلاله جرد

محتويات الزوايا السنوسية من الوثائق والمخطوطات لاسيما زاوية الجيوب ومكتبتها التي كانت عامرة بالمخطوطات في مختلف فروع المعرفة⁽²⁶⁾، وجهود الدكتور أحمد صدقي الدجاني في نشر وثائق تاريخ ليبيا الحديث⁽²⁷⁾، وما تبعها من اهتمامات جامعية فردية⁽²⁸⁾ ومؤسساتية للعناية بالوثائق والمخطوطات بالحفظ والدراسة⁽²⁹⁾.

وعلى هذه الخلفية أدرجت الوثائق والمخطوطات في عدد من المقررات الجامعية والعليا في برامج أقسام المكتبات والمعلومات، والدراسات التاريخية، واللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، تحت مسميات عدة وأهداف غير واضحة المعالم، وقد رصدنا عددًا من المقررات في بعض الجامعات الليبية في الفترة الممتدة من سنة 1980م وحتى سنة 2008م، وكانت هذه المقررات تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر الوثائق والمخطوطات في عموميتها على النحو الآتي:

جدول رقم (1) مصفوفة توضح تطور تدريس الوثائق والمخطوطات بالجامعات الليبية على مستوى الدراسات الجامعية والعليا بالجامعات الليبية حتى سنة 2006م

اسم المقرر المعتمد	البرنامج الذي يدرس فيه	علاقته بالمقرر	الكلية والجامعة
قاعة بحث	اللغة العربية والدراسات الإسلامية	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م
مناهج البحث	التاريخ	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م
قاعة بحث	التاريخ	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م
مدخل إلى علم المكتبات والوثائق	المكتبات والمعلومات	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م
تحقيق المخطوطات	المكتبات والمعلومات	مباشر	التربية - طرابلس 1981م
مناهج البحث	اللغة العربية والدراسات الإسلامية(دراسات عليا)	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م
قواعد تحقيق المخطوطات	اللغة العربية والدراسات الإسلامية(دراسات عليا)	مباشر	التربية - طرابلس 1981م
مناهج البحث التاريخي والمصادر	الجهاد العربي الليبي (دراسات عليا)	غير مباشر	التربية - طرابلس 1981م

التربية - طرابلس 1981م ⁽³⁰⁾	مباشر	الجهاد العربي الليبي (دراسات عليا)	الوثائق التاريخية وتحقيق النصوص
الآداب والتربية بنغازي 1994م	مباشر	المكتبات والمعلومات	المخطوطات العربية
الآداب والتربية بنغازي 1994م ⁽³¹⁾	غير مباشر	المكتبات والمعلومات	تاريخ الكتب والمكتبات
الآداب والتربية سبها 1997م ⁽³²⁾	غير مباشر	التاريخ	علم التاريخ
الآداب بالزاوية 2005م	مباشر	المكتبات والمعلومات	وثائق ومخطوطات
الآداب بالزاوية 2005م ⁽³³⁾	غير مباشر	التاريخ	مقدمة في علم التاريخ ومناهج البحث
آداب مصراتة 2006م	غير مباشر	اللغة العربية	مناهج ومكتبة
آداب مصراتة 2006م	غير مباشر	التاريخ	قاعة بحث
آداب مصراتة 2006م ⁽³⁴⁾	مباشر	الدراسات الإسلامية	مناهج البحث وتحقيق النصوص

من خلال هذه المصفوفة بالمقررات الجامعية والعليا يتضح هامشية المقررات المعنية بالتكوين العلمي بهذا الموروث الحضاري، واقتصارها في الغالب الأعم على الجانب النظري الذي يعتمد على تجارب عربية وإسلامية في التعاطي مع موروثها المخطوط، وغياب الإشارة إلى الوثائق والمخطوطات الليبية، عدا بعض البرامج الاستثنائية التي انكبت على الدراسات التطبيقية على الموروث الليبي، كما هو الحال مع برنامج (الجهاد العربي الليبي)، الذي استحدث في مطلع الثمانينات من القرن الماضي لإعداد عدد من الباحثين الوثائقين لدراسة حقبة الجهاد الليبي، قبل أن يدمج هذا البرنامج مجدداً ضمن برنامج التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب بجامعة طرابلس.

كما إن هذه المصفوفة توضح بجلاء التباين في تسمية المقررات من الجمع بين الوثائق والمخطوطات في بعضها، وجعلها مخطوطات في بعضها، أو الوثائق التاريخية وتحقيق النصوص في مسميات أخرى، وفي تقديرنا أن هذا التباين مرده الخلل الواضح في أهداف المقررات، والبرامج التعليمية الأكاديمية، وفي جميع الأحوال فإن هذه المقررات المحتشمة في

وعائها الزمني وجانبها التطبيقي كان لها أثرها وحضورها الواضح في الرسائل والأطاريح العلمية المنجزة في الدراسات العليا، بحيث كانت نسبة الرسائل القائمة أساسا على دراسة وتحقيق مخطوط أو الدراسات التاريخية الوثائقية نسبة متميزة من الرسائل المناقشة في جامعتي طرابلس وبنغازي منذ افتتاح برامج الدراسات العليا⁽³⁵⁾.

وقد توزع الاهتمام بالمخطوطات والوثائق بين مختلف شعب أقسام اللغة العربية، والدراسات الإسلامية، والتاريخ، التي اعتمدت منذ تأسيسها قبول تحقيق المخطوط ودراسته دراسة علمية منهجية كمشروع رسالة أو أطروحة جامعية، ويذكر أحد القائمين على هذه البرامج الأكاديمية في الدراسات العليا بجامعة طرابلس بأن: "قسم الدراسات العليا في وحدة اللغة العربية والدراسات الإسلامية جعل من ضمن أهدافه أن يكون جزءاً من الرسائل التي يُعدها الطلبة لنيل الماجستير في تحقيق التراث ونشره"⁽³⁶⁾، وهي الأهداف التي أثمرت تحقيقات ودراسات للكثير من المخطوطات العربية والليبية، والتي من الواضح أنها ظلت طي رفوف مكتبات الجامعات التي أنجزت فيها، بحيث وصف أحد المعنيين بتحقيق التراث العربي المخطوط في ليبيا بأنها لم تبذل فيها أي جهود أو إسهامات في حركة إحياء التراث العربي والإسلامي على الرغم من وفرة المخطوطات في مكتباتها⁽³⁷⁾، وهذا يبعث على التساؤل المنطقي عن قيمة الرسائل والأطاريح القائمة على تحقيق المخطوطات ودراستها، ولماذا لم تعرف طريقها للنشر والتداول؟، لاسيما وأنا يمكن الحديث عن جيلين من المحققين والدارسين الجامعيين، عمد الجيل الأول إلى نشر واستعراض أعماله والتعريف بها⁽³⁸⁾، في حين أن المحققين قريبي العهد منا اكتفوا بالحصول على الدرجة الجامعية التي لأجلها حقق ودرس المخطوط.

أما أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الليبية الحديثة النشأة فإن زحف الجانب التكنولوجي والمعلوماتية، واتساع دائرة الاختصاصات المكتبية، أخرج الوثائق والمخطوطات من صلب أولوياتها، وأضحت مقررًا وحيدًا بخطتها الدراسية الجامعية، وهو ما انعكس بالضرورة على توجهات طلاب الدراسات العليا نحو دراسة التراث، ويلاحظ ذلك جليًا في رسائل الماجستير التي أجزت بجامعة بنغازي خلال الفترة 2000-2013م التي لم يكن للوثائق والمخطوطات مكانة ملحوظة في تلك الرسائل العلمية⁽³⁹⁾، وفي طرابلس رصدنا بعض الرسائل منها الدراسة الموسومة بـ(استخدام الباحثين التاريخيين للوثائق : دراسة في الواقع والآفاق)⁽⁴⁰⁾، وغير ذلك من الإشارات التي تحيل جميعها إلى زهد جامعي في دراسة التراث المادي الوثائقي والمخطوط⁽⁴¹⁾، على الرغم من الاهتمامات الفردية والمؤسسات البحثية غير الجامعية.

على الجانب الآخر فإن اهتمام الجامعات الليبية لم يقتصر على الرسائل والأطاريح الجامعية، بل شمل اهتمام الأساتذة الباحثين بمحاولات تأطير أسس تحقيق ودراسة المخطوطات⁽⁴²⁾، وإجراء المسوحات الميدانية المحلية⁽⁴³⁾، والخارجية للبحث عن المخطوطات الليبية⁽⁴⁴⁾، والتعريف بالوثائق التاريخية المتعلقة بلبيبا في الأرشيفات الإقليمية⁽⁴⁵⁾، والعالمية⁽⁴⁶⁾، وغيرها من مظاهر الاهتمام بالتراث الوثائقي والمخطوط، التي يقابلها تقليص متزايد في المقررات المعنية بتدريب الطلبة الجامعيين على مختلف مستوياتهم بأسس دراسة وتحقيق التراث، وسط سيادة عرف مستحدث في عدد من برامج الدراسات العليا بعدم قبول تحقيق ودراسة المخطوط كمشروع بحثي لنيل درجة علمية جامعية، الأمر الذي انعكس سلبًا على مشروع إحياء التراث الوطني والعربي الإسلامي الوثائقي والمخطوط.

IV. تدريس مقرر الوثائق والمخطوطات بجامعة الزاوية: بين الغربية والتلييب.

تأسست جامعة الزاوية في إحدى البيئات الثقافية الليبية الغنية بتراتها الثقافي المادي الوثائقي والمخطوط⁽⁴⁷⁾، ولعل هذا البعد التاريخي والثقافي هو الذي جعل هذه المؤسسة الوليدة مسكونة في تأسيسها بهاجس التأريخ لتراث المنطقة والوطن، وكانت نواة هذه الجامعة التي تأسست سنة 1983م فرعاً لكلية التربية بجامعة طرابلس، هي ذات الأقسام الإنسانية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بالوثائق والمخطوطات التراثية، وفي مقدمتها قسما التاريخ واللغة العربية والدراسات الإسلامية المؤسسة لنواة جامعة الزاوية، إلى أن صدر قرار إنشائها مطلع سنة 1988م، وقد نسجت الخطط والبرامج الدراسية الجامعية في كلية الآداب بالزاوية على خطى أول كلية آداب ليبية، أسست في مدينة بنغازي سنة 1955م⁽⁴⁸⁾، وافتتحت الدراسات العليا بالكلية في العام الجامعي 1994-1995م⁽⁴⁹⁾.

وبشأن تدريس هذه الجامعة لمقرر الوثائق والمخطوطات في برامجها العلمية بكليتي التربية والآداب بالزاوية، فقد عرف قسم (اللغة العربية والدراسات القرآنية) تدريس مقرر **تحقيق المخطوطات** من ضمن متطلبات درجة التخصص العالي (الماجستير)، كمقرر نظري يجتهد الأساتذة المكلفون بتدريسه على تدريب طلبتهم على تحقيق لوحات محددة من مخطوط كجانب تدريبي⁽⁵⁰⁾، في حين أن قسم (التاريخ) لم يدرس مقرر الوثائق والمخطوطات مباشرة حتى سنة 2008م، بل كان يكتفي بدروس نظرية في تحقيق المخطوطات والوثائق التاريخية ضمن مقرر **مقدمة في علم التاريخ** ومقرر **أساسيات البحث التاريخي**⁽⁵¹⁾، ويتم التوسع في ذات المقررات بذات المسميات في برنامج الدراسة العليا في مرحلة (السنة التمهيدية) لدرجة الماجستير، فيما لم يستحدث قسم المكتبات والمعلومات بهذه الجامعة إلا في العام الجامعي 2001-2002م، وكان من ضمن متطلبات السنة الثانية مقرر **الوثائق والمخطوطات** بواقع

ساعتين نظريتين أسبوعياً⁽⁵²⁾، في حين لا تتضمن الخطة الدراسية لقسم الدراسات الإسلامية أي مقرر لدراسة المخطوطات وتحقيقها، على الرغم من محورية المخطوطات الفقهية في الدراسات الإسلامية.

ولا تمنحنا هذه المقررات المحددة والضئيلة مؤشرات موثقة عن درجة الاهتمام بالوثائق والمخطوطات في جامعة الزاوية خلال عمرها المديد، الذي تجاوز ثلاثة عقود ونيف، ولكن يمكن اعتماد مؤشر أساسي من قمة هرم العملية التعليمية بهذه الجامعة وهو مؤشر الدراسات والأطاريح المنجزة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، التي قد تعطينا مؤشرات أولية من خلال رصدنا أبرز ملامح هذا الإنتاج خلال الفترة الممتدة من سنة 1994م، تاريخ البدء في مناقشة الرسائل والأطاريح الجامعية في الماجستير والدكتوراه وحتى سنة 2006م، التي كانت على النحو الآتي:

جدول (2) إحصاء بالرسائل الجامعية التي قدمت إلى جامعة الزاوية ونسبة الرسائل التي

تعتمد الوثائق والمخطوطات في إعدادها خلال الفترة 1994-2006م

ر/م	القسم	الشعبة	الرسائل المنجزة	عدد التحقيقات أو الدراسات الوثائقية	النسبة	ملاحظات
1.	اللغة العربية	الدراسات اللغوية	69	12	17.30%	دراسة وتحقيق
2.	اللغة العربية	الدراسات الأدبية	72	05	7%	دراسة وتحقيق
3.	اللغة العربية	الدراسات الإسلامية	118	26	22.3%	دراسة وتحقيق
4.	التاريخ	التاريخ الحديث	67	14	21%	دراسات وثائقية ⁽⁵³⁾
المجموع			326	57	17.48%	

وهذه الإحصائية عن الأعمال البحثية قد تكون مؤشراً رئيساً ومهما لرصد أهمية تدريس مقرر الوثائق والمخطوطات في المرحلة الجامعية والعليا، وهذه الأهمية تنبع من أن أهم المجالات البحثية لطلاب عدد من الأقسام العلمية تنصب أساساً على الموروث الثقافي العربي

والإسلامي والليبي المخطوط والوثائقي، وهذه الإحصائية تحيل إلى مفارقات معرفية غاية في الأهمية، تتعلق المفارقة بذلك التكوين العلمي السطحي في التعامل مع الوثائق والمخطوطات في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، في مقابل الاعتماد الكبير على الوثائق والمخطوطات في إنجاز الرسائل والأطاريح الجامعية، بل تطرح تساؤلات أكثر عمقا عن قيمة الأعمال المنجزة من قبل باحثين تعوزهم ثقافة المحقق وأدواته الأساسية، لاسيما الإمام بقواعد وأصول التحقيق في التعامل مع النصوص المخطوطة والوثائقية، ومناهج المحققين القدامى والمحدثين⁽⁵⁴⁾، الأمر الذي دعانا إلى إلقاء نظرة سريعة على بعض الرسائل والأطاريح العلمية، نظرة جعلتنا نكون عدداً من التصورات الأولية، نلخصها في النقاط الآتية:

1) إن أغلب المخطوطات المحققة كانت من التراث العربي والإسلامي، ولا يوجد من ضمنها مخطوطات ليبية، عدا بعض الحالات المحددة، وأن الكثير منها تم الحصول عليه من مكتبات ودور حفظ خارجية أبدت تعاوناً ومهنية مع الباحثين في تسهيل عملية استتساخ تلك المخطوطات، فيما ضمن بعض الباحثين في مقدمة تحقيقاتهم ما يشبه البكائيات تتضمن المعانات والتعقيدات والعراقل المنطقية والتعجيزية، التي تضعها دور الحفظ الوطنية أمام الباحثين، وهي التجارب القاسية التي دعت الباحثين الراغبين في العمل على مخطوط تفضيل التعامل مع دور الحفظ الخارجية المرنة في التعامل، والزهد في التعامل مع المحفوظات الليبية التي تقدر الحفظ لأجل الحفظ، وترفض مبدأ الإتاحة.

2) من المفترض إن التحقيق العلمي الأكاديمي الصرف يسهم في تقدم ركب الحضارة في العلوم والمعارف المختلفة، لذلك تطرح الأدبيات المعنية بتحقيق المخطوطات عدداً من الأسئلة أساسية من قبيل: هل كل مخطوط جدير بالتحقيق؟، وما هي قيمته العلمية؟، وهل يستحق أن يكون موضوعاً لرسالة علمية أكاديمية؟، وهل يعلم المقدم على التحقيق أنه يعالج موضوعاً

حيا حيويًا نافعًا يمكن نشره والاستفادة منه؟⁽⁵⁵⁾، وقد نعجز عن استخلاص إجابات لهذه التساؤلات من خلال مطالعتنا السريعة للكلمة المحقق من المخطوطات التي اعتاد معدوها من الباحثين توشيحها بعبارة "دراسة وتحقيق"، وفي تقديري فإن بعضها لا يتعدى أن يكون عملية تخريج للنص التراثي المخطوط في حلة طباعية قياسية معاصرة كفلتها بكفاءة التقنيات المعلوماتية وتطبيقاتها، إلى جانب التعريف بمؤلف المخطوط ونسبه وكنيته وعصره الذي يمكن الوصول إليها ببسر في كتب تراجم الأعلام.

(3) اتجه الباحثون في الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة إلى الوثائق التاريخية، رغبة في التميز وإنجاز دراسات وثائقية أصيلة جعلتهم يركزون على العهد العثماني الثاني تحت إلهام هاجس التأريخ من خلال الوثائق الأولية، وتماشياً مع التوجهات البحثية في الاعتماد على المصادر الوثائقية⁽⁵⁶⁾، ولعل هذا الاستخدام الكثيف وغير المبرر كانت له آثاره السلبية، من حيث التحليل والاستيعاب للوثيقة الواحدة، وتضخم الاستشهادات الوثائقية في متن وهوامش الدراسات العثمانية، إضافة إلى تضخم الرسائل المنجزة بعدد كبير من الملاحق الوثائقية غير المفيدة، والتي لا معنى لعملية حشرها في ذيل الرسائل العلمية المنجزة⁽⁵⁷⁾، وفي تقديرنا ما هي إلا محاولة غير ذكية لإيهام المشرف الأكاديمي، أو الممتحنين بالبعد الوثائقي للرسالة العلمية، مع العجز الواضح في التعامل مع الوثائق المدونة باللغة التركية القديمة (العثمانية) والاكتفاء بالملخصات المختزلة لمحتواها التي وضعها موظفو الأرشيف، وهي في الغالب لا تعبر عن مختلف جوانب محتوى الوثيقة الواحدة.

(4) وارتباطاً بالملاحظة السابقة فإن الغياب التام لمقررات دراسية في المرحلة الجامعية والعليا تزود الطالب بالمهارات الأساسية عن كيفية التعامل مع النصوص الوثائقية الأولية، وتحليل مضمونها معرفياً، والقدرة على التعليل التاريخي الرصين، المدعوم بالحجج الوثائقية

والبراهين الاستنتاجية المنطقية⁽⁵⁸⁾، بل قد نصدم في كثير من الدراسات التاريخية المنجزة تحت مسمى "دراسة وثائقية تحليلية"⁽⁵⁹⁾، دراسة لظاهر الوثيقة التاريخية في أبسط معانيها، وأحيانا تسطيح غير علمي لمضمونها.

(5) وبمراجعة مقررات قسم التاريخ في برنامج الدراسات العليا لمرحلة الماجستير التي أعدت وفق متطلبات الجودة بالجامعة، نجد أن المقرر المعني بالوثائق والمخطوطات في مرحلة الدراسات العليا هو مقرر (مناهج البحث التاريخي) الذي خصص له وعاء أسبوعي بثلاث ساعات نظرية أسبوعيا، ويدرس خلالها طلاب شعبتي التاريخ الإسلامي الوسيط والتاريخ الحديث والمعاصر، على الرغم من البون الشاسع بين مصادر والآليات البحث بين التخصصين، ويزداد الأمر تعقيدا أمام الوعاء الزمني المحدود جدا، مقارنة مع متطلبات المقرر حيث لا يتجاوز تدريس الفصل الدراسي ما بين 14-16 لقاء في الفصل الدراسي وهذا الزمن المحدود جدا لا يمنح القائمين بالتدريس المجال للتوسع في تدريس طرق البحث والتعامل مع المصادر المطبوعة والوثائقية الوسيطية والحديثة والمعاصرة⁽⁶⁰⁾، فيما نجد حلقات مناقشة خطط الرسائل العلمية (السيمنار) تتشدد في ضرورة إحاطة الطالب الباحث بالمعرفة الوثائقية المثمرة والقادرة من خلالها على تحليل الوثيقة أو المخطوط التاريخي واستخلاص المعلومة منه، وأن يدعم مشروعه البحثي بقائمة من الوثائق أو المصادر المخطوطة التي سيستعين بها في إنجاز رسالته العلمية.

وغيرها من الملاحظات الأولية التي قد نحتاج التيقن منها بدراسة تحليلية لمضمون الأعمال المنجزة، ولكنها جميعاً تحيل إلى حقيقة واحدة وهي محدودية الأثر العلمي لمقررات الوثائق والمخطوطات بصورتها الحالية في التكوين الفكري والتزود بالمفاهيم النظرية والمهارات العملية والعلمية لخرجي وباحثي جامعة الزاوية، ومن الضرورة بمكان إخضاع هذه

المقررات للتطوير والتوسع في البرامج التي تدرس فيها، وأن يتوافق محتويات المقررات مع أهداف كل برنامج تعليمي، وتزويد الطالب في مختلف مراحل دراسته بالمبادئ العامة والأساسية لتحقيق المخطوطات، وتحقيق الوثائق التاريخية وتحليل نصوصها، كما هو الحال مع برامج: اللغة العربية، والتاريخ، والدراسات الإسلامية، التي لكل منها خصوصيتها في نوعية المخطوطات التي يجب أن تدرس في هذه التخصصات، والتفريق العلمي بين الوثائق والمخطوطات في مقررات قسم التاريخ، وقسم المكتبات والمعلومات، المعني طلابه بدراسة القواعد النظرية لدراسة الوثائق والمحفوظات والسجلات، والتركيز على نشأة العلم وتطوره والاتجاهات الأساسية في دراسته ومنهجه. كما يتناول دراسة الوثيقة وتعريفها وأنواعها وأمكانة حفظها الوطنية والعالمية.

ولكن كل هذه الطموحات في تطوير مقرر الوثائق والمخطوطات وعرفت تطورات متلاحقة غير مقننة في الغالب، استنادا إلى التشريعات المنظمة للتعليم الجامعي والعالي الليبي التي حصرت مسألة وضع الخطط والمقررات الدراسية ومفرداتها وتطويرها في صلب اختصاص مجالس الأقسام العلمية بالكليات، وترتب على ذلك خضوع تطوير واستحداث المقررات الدراسية لرؤية المجالس العلمية وقناعاتهم⁽⁶¹⁾، والتوجهات الرسمية الزاهدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، في مقابل طغيان العلوم التطبيقية في العقد الأخير⁽⁶²⁾، التي دفعت الأقسام الإنسانية إلى مراجعة برامجها الدراسية وخططتها ومقرراتها، ومن الواضح أن المتغيرات المتلاحقة في رؤية السلطة لنظام التعليم الجامعي، ومحاولة الانسجام من مخرجات التعليم العام المتغيرة والمتذبذبة، أدت جميعا إلى الاختفاء التدريجي لمقرر الوثائق والمخطوطات من البرامج الجامعية الموحدة في الجامعات الليبية، باستثناء برنامجي التاريخ والمكتبات والمعلومات في مناهج كليات الآداب الموحد لسنة 2008م⁽⁶³⁾.

على الجانب الآخر فإن أقسام اللغة العربية والدراسات الإسلامية لم تعد تتقبل (تحقيق المخطوط ودراسته) كمشروع بحثي لدرجة الماجستير أو الدكتوراه، الأمر الذي سوف يترتب عنه حالة من القطيعة المعرفية مع تراثنا العربي الإسلامي، لاسيما التراث الليبي الوثائقي والمخطوط، الذي تحيط به مخاطر جمة، ويعوزه الباحث الأكاديمي والمكتبي القادر على حفظه وتصنيفه ومعالجة علله وترميمه، بالإضافة إلى أن هناك ارتباطاً عضوياً بين مقرر الوثائق والمخطوطات وعدد من التخصصات، بحسب أغلب الأهداف المعلنة لكليات الآداب، والقانون، والدراسات الإسلامية، وأقسامها وبرامجها الأكاديمية التي توشح أهدافها بالحديث عن إعداد الكوادر العلمية المتخصصة في مجال دراستها، وعلى ذلك فإن دراسة هذا المقرر ضرورة وحاجة تكوينية لدارسي القانون والشريعة، واللغة العربية وآدابها، والتاريخ، والفلسفة، والمكتبات والمعلومات، التي من الضرورة تزويد خريجها بالمعارف الأساسية في معرفة الوثائق والمخطوطات، وكيفية التعامل معها والاستفادة منها؛ لتقاطع هذا المقرر مع مقرراتها وبرامجها العلمية.

هوامش البحث:

- (*) بحث قدم إلى ندوة : الوثائق والمخطوطات في ليبيا، الحماية، التنظيم، الإتاحة، طرابلس، يومي 3-4 ابريل 2018م.
- (1) لمياء محمد أحمد، نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009م، ص 6.
- (2) المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، طرابلس، د.ت، ص 10.

- (3) كشف بالحاصلين على درجة الإجازة العالية (الماجستير) ودرجة الإجازة الدقيقة الدكتوراه من الجامعات الليبية (1975-1985م)، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، العدد الأول، سبتمبر 1993م، ص 144-180.
- (4) محاضر الاجتماع الثاني لإعداد المناهج والمقررات الدراسي بكليات الآداب بالجامعات الليبية، الذي عقد بجامعة سبها أيام 17-18 يناير 2007م، وأقرت فيه مختلف البرامج ومقرراتها، ص 8.
- (5) مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مناهج كليات الآداب، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، طرابلس، 2008م، الجزء الأول، ص 106، 386.
- (6) هذا ما نصت عليه المادة الأولى من الهيكل التنظيمي للجامعات رقم () لسنة 2001م، مدونة الإجراءات، أمانة مؤتمر الشعب العام، طرابلس، السنة الأولى، العدد (2)، ص 118-119؛ و القرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، اللجنة الشعبية العامة " رئاسة الوزراء"، سرت المؤرخ في 2008/1/15م، ص 1-2.
- (7) لائحة تنظيم التعليم العالي بالجامعات الليبية رقم (501) لسنة (2010م)، ، اللجنة الشعبية العامة " رئاسة الوزراء"، سرت المؤرخ في 2010/11/29م، ص 28.
- (8) جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984م، ص 63.
- (9) على الحوات، تفعيل بنيات التعليم العالي: نموذج الجماهيرية الليبية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، العدد التاسع، ربيع 2005م، ص 50.
- (10) محمد بن خليل غلبون، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق وتقديم: الطاهر احمد الزاوي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.
- (11) المصدر نفسه، تقديم المحقق، ص (هـ).

- (12) عمر محمد التومي الشيباني، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح سابقا(طرابلس)، طرابلس، 2001م، ص352.
- (13) ينظر: إسماعيل كمالي، وثائق نهاية العهد القرمانلي، ترجمة: محمد بازامة، دار لبنان ، بيروت، 1965م؛ وأحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت.
- (14) ايتوري روسي، طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا، ترجمة خليفة التليسي، المنشأة لعامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، ط2، 1985م، ص5 من مقدمة المترجم.
- (15) خليفة التليسي، رحلة عبر الكلمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، طرابلس، 1973م، ص169-170.
- (16) علي الفقيه حسن، لمحة عن التاريخ الليبي، مجلة مجمع اللغة العربية دمشق، المجلد الرابع والأربعون، الجزء الأول والثاني، كانون الثاني، 1969م، ص363.
- (17) أحمد عطية، في الأدب الليبي الحديث، دار الكتاب العربي، طرابلس، 1973م، ص55.
- (18) عثمان الكعك، الثقافة الليبية والترجمة والنشر، مجلة كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، ع2، 1968م، ص190.
- (19) ينظر على سبيل المثال: محمد الطاهر الجراري، الأرشيف الليبي: الواقع و عوائق المؤمل، مجلة الذاكرة الوطنية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، الزاوية، العدد الثاني، يوليو 2015م،
- (20) على الحوات، التعليم العالي في ليبيا، نشأته وتطوره وانجازاته، مجلة الجامعي، مرجع سابق، العدد الأول، سبتمبر 1993م، ص35-36.
- (21) محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، 2002م، ص29-30.
- (22) مصطفى عبد الله بعيو، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا، المطبعة الأهلية، بنغازي، 1966م، ص1-3.

- (23) شعيب المنصوري، خريجي الجامعة الليبية، مجلة كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، ع4، 1972م، ص199.
- (24) مختار مصطفى بورو، تقديم مجلة كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، العدد الرابع، 1972م، ص 8.
- (25) محمد عبد الهادي شعيره، سيرة السنوسي الكبير: نقد المصادر وضرورة إنشاء مجموعة لحفظ تراث الأستاذ الإمام السنوسي، مجلة كلية الآداب والتربية، الجامعة الليبية، بنغازي، المجلد الأول، 1958م، ص 189-217.
- (26) عمار محمد جحيدر، المخطوطات العربية في ليبيا(بين المصادر الوصفية - والنصوص التوثيقية -الوضع الحالية)، ضمن: معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، والدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008م، ص 395-397.
- (5) وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881م، 1911م، ترجمة: عبد السلام أدهم، ترتيب وتقديم أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي 1974م.
- (28) محمد عيسى صالحية، صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، وثائق من تاريخ السيد أحمد الشريف السنوسي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الأولى، الرسالة الثانية، 1980م.
- (29) أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا : واقعها وآفاق العمل حولها ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1992.
- (30) دليل كلية التربية بجامعة طرابلس (الفتح سابقا) للعام الجامعي 1980/1981م.
- (31) لجنة من الأساتذة، الدليل العام لجامعة قاريونس عن العام الجامعي 93-94م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م، ص 171، 174.
- (32) دليل جامعة سبها سنة 1997م، منشورات جامعة سبها، سبها، 1997م، ص 100.

- (33) دليل جامعة الزاوية(السابع من ابريل بالزاوية سابقا)، منشورات جامعة الزاوية، الزاوية، 2005م، ص78،67
- (34) خالد محمد المحجوب، دليل كلية الآداب - مصراتة، منشورات جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، 2006م.
- (35) سالم أمجاهد، دليل الدراسات العليا والرسائل العلمية، 1975-1996م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998.
- (36) الصادق عبد الرحمن الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989م، ص 5.
- (37) محمود محمد الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م، ص 134، و187.
- (38) ينظر على سبيل المثال: العروض والملخصات والتحقيقات التي نشرها المحققون الليبيون في مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة الأولى، ع1، 1986م، ص 213-336.
- (39) موقع جامعة بنغازي
- (40) فتحي محمد الغريب، استخدام الباحثين التاريخيين للوثائق : دراسة في الواقع والآفاق، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة طرابلس 2000-2001م.
- (41) فتحي محمد الغريب، واقع تدريس الوثائق والأرشيف بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الليبية، دراسة تحليلية، مجلة .
- (42) عبد الحميد الهرامة، ثقافة المحقق وأدواته، ضمن ندوة تحقيق التراث المغربي والأندلسي: حصيلة وآفاق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 1997م، ص 57 وما بعدها.
- (43) عمار جحيدر، أطياف من تاريخ ليبيا الحديث ومؤرخيه، مداد للطباعة والنشر، طرابلس، 2010م، ص 16.

- (44) الفرجاني سالم الشريف، المخطوطات الليبية المحفوظة في المكتبات التونسية والمغربية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000م. وإبراهيم سالم الشريف، من المخطوطات الليبية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، العدد الرابع، 1987م.
- (45) عقيل محمد البربار، الوثائق العثمانية كمصدر لتاريخ ليبيا الحديث، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة الأولى، العدد الثاني، يوليو 1979م، ص 23-36؛ والمختار الطاهر كرفاع، ليبيا في ارشيفات روسيا، مجلة الشهيد، طرابلس، العددان 20-21، 1999-2000م، ص 217-227.
- (46) إبراهيم أحمد المهدي، وثائق غير منشورة عن الثورات الداخلية في ليبيا 1836-1858م، مجلة قاريونس العلمية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، السنة الثانية، العدد الرابع، 1989م، ص 66-83.
- (47) الطيب على الشريف، من الأسس الثقافية في ليبيا خلال العصور الإسلامية، مجلة الفصول الأربعة، رابطة الأدباء والكتاب، طرابلس، السنة 22، العدد 90، يناير 2000م، ص 63-68.
- (48) النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، دليل التعليم العالي، طرابلس، 2005، ص 12-13.
- (49) دليل جامعة الزاوية، مرجع سابق، ص 68.
- (50) كلية الآداب بالزاوية، الخطة العامة للدراسة بالكلية: مقررات المواد ومفرداتها، وثيقة غير منشورة، 2000م.
- (51) كلية الآداب بالزاوية، الخطة العامة للدراسة بالكلية: مقررات المواد ومفرداتها، قسم التاريخ، وثيقة رسمية غير منشورة، 2000م.
- (52) كلية الآداب بالزاوية، دليل الكلية، مطبعة المغرب العربي، الزاوية د. ت. ص 51.
- (53) جامعة الزاوية، دليل خريجي الدراسات العليا، الماجستير والدكتوراه 1994-2006م، مركز البحوث والدراسات العليا بالزاوية، 2007م.
- (54) عبد الحميد الهرامة، ثقافة المحقق وأدواته، مرجع سابق، ص 58-59.

- (55) مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998م، ص 140-141.
- (56) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2001م، ص3.
- (57)المختار الطاهر كرفاع، تطور الدراسات العليا بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة السابع من ابريل بالزاوية 1996-2005م، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، العددان الثاني والعشرون والثالث والعشرون، 2005.
- (58) عبد الرحمن عبد الله الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994م، ص 34.
- (59) يوسف الاحرش، ملخصات الرسائل الجامعية العالية والدقيقة "الماجستير والدكتوراه" الجزء الأول: قسم التاريخ، منشورات جامعة السابع من ابريل، الزاوية 2010.
- (60) المختار الطاهر كرفاع، مقررات قسم التاريخ وفق متطلبات الجودة بالجامعة للعام الجامعي 2009-2010م، إدارة الدراسات العليا والتدريب، جامعة الزاوية، وثيقة غير منشورة، ص 3-5.
- (61) ينظر المادة (43) القرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، اللجنة الشعبية العامة " رئاسة الوزراء"، سرت المؤرخ في 2008/1/15م، ص 35-36.
- (62) المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، الإطار العام للنظام التعليمي الجديد، مجلس التخطيط العام، سرت
- (63) مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، مناهج كليات الآداب، مرجع سابق، ج1، ص386، 106.